لا اله الا الله محمد رسول الله

الى المضارع في ربما يود الذين كفروا لتنزيله منزلة الماضي لصدوره
عمن لاخلاف في اخباره وانما كان الاصل ههنا هو الماضي لانه
قد التزم ابن السراج وابو علي في الايضاح ان الفعل الواقع
بعد رب المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا لانها للتقليل في
الماضي ومعنى التقليل ههنا انه تدهشهم اهوال القيامة
فيبهتون فان وجد منهم افاقة ما تمنوا ذلك وقيل هي مستعارة
للتكثير او للتحقيق ومفعول يود محذوف لدلالة لو كانوا مسلمين
عليه ولو للتمني حكاية لودادتهم واما على راي من جعل لو للتمني
حرفا مصدريا فالمفعول يود هو قوله لو كانوا مسلمين او لاستحضار
الصورة عطف على قوله لتنزيله يعني ان العدول الى المضارع
في نحو ولو ترى اما لما ذكر واما لاستحضار صورة روية الكافرين
موقوفين على النار لان المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذي
من شانه ان يشاهد كانه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة
ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك الا في امر يهتم بمشاهدته
لغرابة او فظاعة او نحو ذلك كما قال تعالى فتثير سحابا
بلفظ المضارع بعد قوله الله الذي ارسل الرياح استحضارا لتلك
الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة يعني صورة
اثارة السحاب مسخرا بين السماء والارض على الكيفية المخصوصة
والانقلابات المتفاوتة واما تنكيره اي تنكير المسند فللارادة

عدم الحصر

عدم الحصر والعهد الدال عليهما التعريف كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر
او للتفخيم نحو هدى للمتقين على انه خبر مبتدا محذوف او خبر ذلك
الكتاب او للتحقير نحو ما زيد شيئا واما تخصيصه اي المسند
بالاضافة نحو زيد غلام رجل او الوصف نحو زيد رجل عالم فلكون
الفايدة اتم لما مر من ان زيادة الخصوص توجب اتمية الفايدة
واعلم ان جعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات
وجعل الاضافة والوصف من المخصصات انما هو مجرد اصطلاح
وقيل لان التخصيص عبارة عن نقص الشيوع ولا شيوع للفعل
لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال يقيده والوصف يجي في الاسم
الذي فيه الشيوع فيخصصه وفيه نظر واما تركه اي ترك تخصيص
المسند بالاضافة والوصف فظاهر مما سبق في ترك تقييد المسند
لمانع من تربية الفايدة واما تعريفه فلافادة السامع حكما
على امر معلوم له باحدى طرق التعريف يعني انه يجب عند
تعريف المسند تعريف المسند اليه اذ ليس في كلامهم مسند اليه
نكرة ومسند معرفة في الجملة الخبرية باخر معلوم اي حكما على
امر معلوم بامر اخر في كونه معلوما باحدى طرق التعريف
سواء اتحد الطرفان نحو الراكب هو المنطلق او اختلفا نحو
زيد هو المنطلق ولام حكم عطف على حكما اذ لكلام على امر معلوم
باخر مثله وفي هذا تنبيه على ان كون المبتدا والخبر معلومين

مثله للسامع

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)